الستراتيجية الامريكيـة النفطيـة وانعكاساتها على العراق

The US oil strategy and its implications for Iraq

م.د مصطفى عبد الحسن فرحان
Mustafa.a.Farhan
Mustafa.a.Farhan@sadiq.edu.iq

م.م نغم عبد الحسين محمد
Naghm.a.Muhamad
naghm.muhamad@yahoo.com

كلية العلوم الادارية والمالية / جامعة الامام جعفر الصادق(ع)

تاريخ استلام البحث 30/ 5 /2020 تاريخ قبول النشر 27 / 8 /2020 تاريخ النشر 9 / 12/2020

المستخلص :

ان التغير المتسارع في العالم على الصُعُد كافة لاسيما الاقتصادي منها يقتضي القراءة الدقيقة للمشهد النفطي العالمي خصوصاً في بعده الايكوجيوبولتيكي، ويعد العراق منطقة جذب تلهب قواعد التنافس العالمية على النفط بما يملكه من احتياطي ضخم وموقع استراتيجي، ولاشك ان الولاياتالمتحدة الامريكية لها ستراتيجيتها النفطية تجاه الشرق الاوسط منذ فترة ليست بالقصيرة، حيث دأبت ومنذ البداية على محاولة رسم ستراتيجية بالسيطرة على سوق الطاقة العالمية، وذلك لما تتمتع به الولايات المتحدة الامريكية من مقومات جيوسياسية وعسكرية وكبيرة ، وكذلك لما للنفط من الاهمية التي اخذ يتزايد الاعتماد العالمي عليه حيث يعد النفط شبيهاً بسلاحاقتصاد يفوق اعتى الاسلحةالعالمية، وفي هذا السياق يأتي البحث محاولاً اعطاء فكرة عن اهم مرتكزات الاستراتيجية النفطية الاميركية وماهي الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية التي تخلفها هذه الستراتيجية على الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية :الاستراتيجة الاميركية ، النفط ، العراق

Abstract:

The rapid change in the world at all levels, especially economic, From them requires careful reading of the global oil scene especially in its ecogeopolytic dimension Iraq is a magnet for global competition on oil, with its huge reserves and strategic location there is no doubt that the united States of america has its oil strategy toward the middle east not long ago since the beginning, it has been trying to draw a strategy to dominate the global energy market this is due to the enjoyment of the united States of america of geopolitical, military and major ingredients likewise, because of the importance of oil, the global dependence on it isincreasingwhere oil is similar to an economic weapon that surpasses the most powerful international weapons In this context, the research comes in an attempt to give an idea of on the most important pillars of the us oil strategy what are the measures to be taken to face the economic repercussions that this strategy leaves the iraqi economy.

***Keywords** : US oil strategy , Iraq , economy*

المقدمة :

مما لاشك فيه ان للولايات المتحدة الاميركية اهداف ستراتيجية طويلة المدى ارتكزت على مجموعة من الثوابت تتمثل في التحكم بالنفط والسيطرة عليه، وتغيرت بذلك وسائلها في تحقيق ستراتيجتها تبعاً للمتغيرات الدولية والحاجات الامريكية المتزايدة في ضوء التحول الحاصل في البيئة الدولية وتحديداً ما يتعلق بالسيطرة على الطاقة في العالم، وما لهذا من انعكاس على واقع الاقتصاد العراقي وقدرته على الاستثمار في مجال الطاقة (النفط – الغاز). يحاول البحث قراءة الستراتيجية النفطية الامريكية انطلاقاً من البعد الاقتصادي وصولاً الى افتقار العراق الى قرار اقتصادي نابع من الحكمة السياسية ومساهمتها الجادة في بناء اقتصادي يكون النفط فيه مساهماً بالتنمية وليس الاساس فيها، وفي هذا البحث نحاول بيان اهم المرتكزات الخارجية والداخلية للستراتيجية النفطية الامريكية واثرها على قدرة العراق باستغلاله الامثل لثروته النفطية انطلاقاً من فرضية ادراك صانع القرار الاقتصادي للستراتيجية الامريكية النفطية ومعرفته بها وعمله بازائها ما يجنب العراق هدر الجهد والمال والوقت وبالتالي هدر الثروة النفطية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في ضعف التعاطي مع الستراتيجية الاميركية النفطية من قبل صانع القرار الاقتصادي العراقي، وانعكاس هذا على ضعف الاستثمار الامثل للثروة النفطية وبالتالي التأثير على الاقتصاد العراقي ككل بالسلب.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها ضرورة ادراك صانع القرار الاقتصادي للستراتيجية الاميركية النفطية والعمل بازاءها لما لهذا من اثر في تجنيب العراق الهدر في ثروته النفطية.

هدف البحث:

وضع نظام مقترح لتطبيق الستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (النفط – الغاز) في العراق لمواجهة الاثار السلبية للستراتيجية النفطية الاميركية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والتحليل الجزئي لغرض الوصول الى اهداف البحث والتحقق من صحة الفرضية .

هيكلية البحث:

لغرض الوصول الى اهداف البحث والتحقق من صحة الفرضية تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث اساسية:

المبحث الاول : الستراتيجية الامريكية النفطية (المرتكزات / المراحل/ الاليات / الاهداف)

المبحث الثاني : انعكاسات الستراتيجيه الامريكية النفطية على العراق

المبحث الثالث : موقف العراق تجاه الاستراتيجية النفطية الامريكية

المبحث الأول

الاستراتيجية النفطية الامريكية

تبرز أهمية المتغير النفطي بصورة كبيرة منذ مدة ليست بالقصيرة ويلاحظ من الستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الامريكية أنها تتداخل بابعادها السياسية والاقتصادية ولاسيما في بعدها الامني والاقتصادي، فضلاً عن صعوبة التميز بين هذه الأبعاد المتداخلة.ويعد العامل الاقتصادي من العوامل المهمة في الستراتيجية الامريكية لأنه هو الذي يؤمن

النمـــو الاقتصادي الامريكي من خلال تأمين مصادر الطاقة وزيادة الطلب عليها بشكل كبير لذلك عملت الستراتيجية الامريكية على مستويين خارجي وداخلي لتطبيق هذه الستراتيجية وكما يأتي (المعموري، 2011: 66-75):

المستوى الخارجي : ويتم تنفيذها من خلال:

1. ضمان الحصول على النفط بكميات كبيرة وأسعار قليلة.
2. ضمان التحكم باستهلاك الدول الكبرى من النفط.
3. ضمان التحكم بانتاج النفط للدول المنتجة من خلال التحكم بالقرار السياسي لها
4. عدم التركيز في الاستهلاك من بلد واحد.
5. عدم التركيز في الاستهلاك على مورد واحد اذ تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الامريكية الى ان كل مليون برميل من النفط ينقطع عن السوق في اليوم الواحد ، يؤدي الى زيادة تتراوح بين (3-5) دولارات للبرميل الواحد ، ويؤدي الى انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي الامريكي (GDP) بنسبة تتراوح بين (0.5%-0.3%).

ان ضمان التحكم بانتاج الدول المنتجة للنفط أوبك وغيرها وخفض ورفع السعر بما يخدم الستراتيجية الامريكية ساهم في ضرب خصوم الولايات المتحدة كروسيا والصين وايران.إذ تستهلك USA نحو ربع الاستهلاك العالمي ، في حين تستهلك الصين نحو (8.8) من إجمالي الاستهلاك العالمي بينما يستهلك الاتحاد الأوربي (17.9) من استهلاك العالم للنفط، لذلك تركز USA على المتغير النفطي وتعد تخفيضه مؤثراً على دينامية الاقتصاد الامريكي لانه يؤدي الى زيادة الاسعار التي تقود الى حصول ركود اقتصادي، ومن جهة أخرى يعد هذا أيضاً تحديداً للأمن القومي الامريكي طبقاً لهنري كيسنجر (المعموري،2011: 67).

كذلك فإنَّ التركيز على بلد واحد ومورد واحد يجعل الولايات المتحدة رهينة لعمليات الانتاج لهذا البلدأو لذلك المورد، لذا جعلت العالم بأسره ميداناً لها من الشرق الاوسط إلى أواسط آسيا وبحر قزوين وامريكا الجنوبية وتمد أذرعها من منطقة إلى أخرى حسب مصلحتها القومية فضلاً عن بحثها عن موارد أخرى كالغاز الطبيعي.

ثانياً /المستوى الداخلي (البوعلي،2015: 365)

1- فرض ضرائب باهظة.
2- الاهتمام بصورة أفضل لمصادر الطاقة المتوفرة محلياً.
3- توسيع المخزون الستراتيجي.

ومن أجل بيان أهمية النفط الصخري في الستراتيجية الامريكية سيتم تناوله كما في أدناه:

أ- النفط الصخري في ظل الستراتيجية الامريكية.

نتيجة لنشوء أسواق النفط الآجلة (Futures) والفورية (Spot) في أوائل ثمانينيات القرن العشرين ساد الاعتقاد بأن قوى السوق هي العامل المنظم لقطاع النفط العالمي لعقدين من الزمن، وبسبب سياسة عدم التدخل (Laissez-faire) الريجانية – التاتشرية تواصل رفع السيطرة عن صناعات النفط المحلية وتحرير سعر المنتجات النفطية في أنحاء العالم كافة في ظل سيادة الرأي القائل أن قوى السوق هي الأنسب لتخصيص الموارد بشكل أكثر عدالة من سياسات التدخل الحكومي، والدليل على ذلك هو سقوط الاتحاد السوفيتي وانخفاض قيمة الروبل في بداية التسعينيات مع الازمة الاقتصادية الآسيوية في نهاية التسعينيات بسبب أنها سارت بعكس منطق السوق.

وحيث أن النفط الصخري لا يُعدُّ من البدائل بقدر ماهو شكل من أشكال النفط فمن المعروف ان الاستخراج يبدأ أولاً من الحقول العملاقة والكبيرة ثم الاقل جودة ثم إلى النفط الصخري تبعاً لقانون الريع الريكاردي، وكما هو مثبت في الشكل (1).

الشكل (1)منحنى العرض والمنفعة الحدية في سوقي الاحتكار والمنافسة

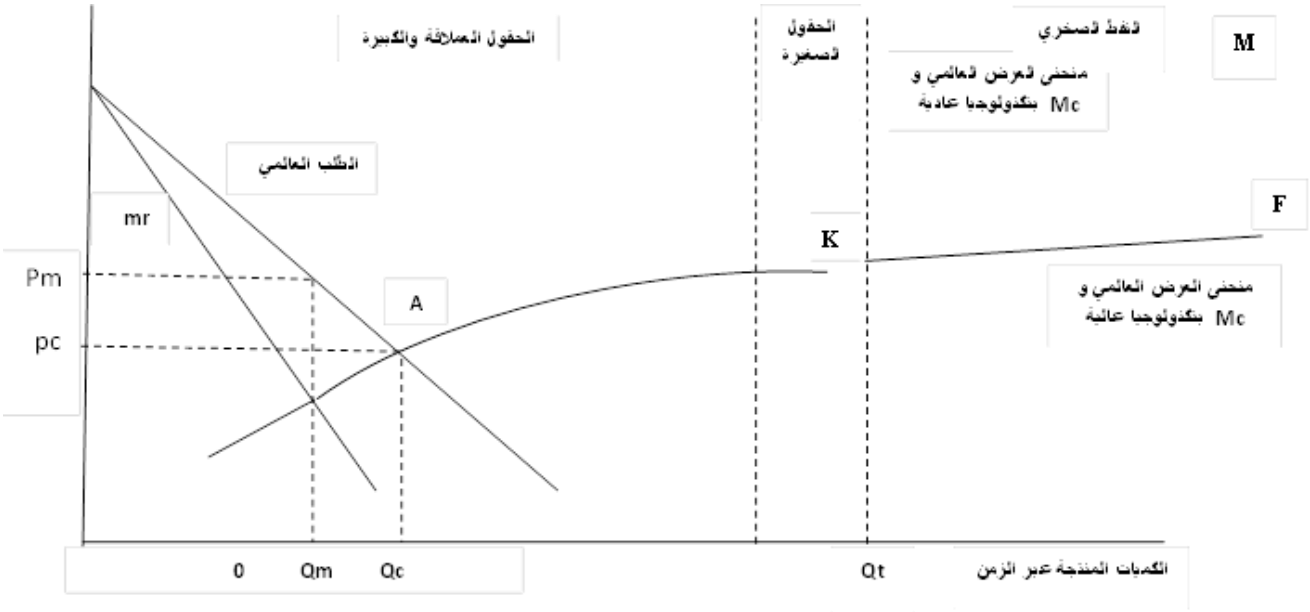

- المصدر: السامرائي،هاشم علوان ، سعر النفط في السوق الدولية في ضوء النظرية الاقتصادية الجزئية، بغداد : بيت الحكمة ، مجلة دراسات اقتصادية العدد (2) لسنة 1999 ص9 .
- Walter. J.Wessels, economics, fifth edition, Barron`s educational series inc. (USA: 2012) P442 .

إن عدم إمكانية منافسة النفط الصخري (النفط غير التقليدي) للنفط التقليدي بسبب ارتفاع كلف استخراجه واستثماره من جهة، ومن جهة أخرى، الكلف المرتفعة للبحث والتطوير في تكنولوجيا استخراجه واستثماره، الامر الذي دفع بمنتجي النفط الصخري وفي مقدمتهم (USA) إلى زيادة الطلب على النفط التقليدي فضلاً عن زيادة الطلب من قبل الدول التي تجر قطار النمو العالمي (الصين، الهند، البرازيل وغيرها) الامر الذي أدى إلى تفوق الطلب العالمي على العرض العالمي للنفط التقليدي، مما قاد إلى ارتفاع الاسعار العالمية للنفط التقليدي، وبالتالي وفَّر ذلك مناخاً إقتصادياً لدخول النفط الصخري إلى سوق النفط في ظل ارتفاع سعر النفط التقليدي، وذلك لأن السعر المرتفع للنفط التقليدي أصبح يغطي تكاليف انتاج واستخراج واستثمار النفط الصخري، فضلاً عن تغطية كلفته في البحث والتطوير، كل ذلك جعل النفط الصخري مجدياً اقتصادياً.

إذ ان النفط الصخري يجب ان يتم ادخاله تدريجياً الى السوق في ظل هذه الاسعار المرتفعة بسبب كلف استخراجه العالية (بريهي، 2011: 55-56)

وربما ان ارتفاع الاسعار للمدة (1997-2013) بإستثناء عام 2009حيث الازمة المالية ومخلفاتها كان من أجل ذلك، لتأدية النفط الصخري دور في خفض الاسعار واستخدام ذلك سياسياً أحياناً في ضرب خصوم الولايات المتحدة (روسيا

وإيران) وهذا ما حدث في 2014 ، فبالرغم من ان الكلفة الحدية للموارد الاجود تكون عالية إلاأن التطور التكنولوجي يساهم في خفض هذه الكلفة الحدية من (KM) إلى (KF) كما موضح في الشكل (1).

والسؤال هو كيف يمكن وقف ارتفاع اسعار النفط عند السماح لها بذلك (كما موضح آنفاً)؟

وجوابه إن امكانية دخول النفط الصخري(Oil Shells) والنفط الرملي (Tar sands) إلى سوق النفط في ظل ارتفاع سعر النفط التقليدي، ساعد في وضع حد لزيادة أسعار النفط العالمية بسبب تخمة المعروض وتفوقه على الطلب العالمي على النفط بشقيه التقليدي وغير التقليدي إذ ان أسعار النفط المرتفعة ستحفز على حفظ الطاقة والتخفيف من نمو الطلب عليها مما يشجع التوظيف

في استثمارات انتاج النفط فتكون النتيجة المزيد من العرض وقليلا من الطلب، مما يخفض اسعار النفط. (مجموعة باحثين، 2008: 524) فضلا عن ان الحصول على هذه الاشكال من النفط (الصخري والرملي) سيزيد من مرونة الطلب السعرية، (تيتنبيرج، 2004: 170) بالرغم من كونها ناضبة وذلك بسبب الآتي: (حلام واخرون، 2013: 16)

- التقدم التكنولوجي المتسارع.
- زيادة حصة (البدائل) في استهلاك الطاقة.
- إكتشاف حقول جديدة.
- السياسات الحكومية ومنها ترشيد استهلاك الطاقة والمحافظة على المورد Conservation.

ويترتب على هذه النقاط عدم ارتفاع السعر بسبب:

- توفير عرض كميات أكبر من النفط الخام الاصطناعي في الاجل الطويل. (تيتنبيرج، 2004: 170)
- عدم استنزاف آبار النفط من المصادر التقليدية بشكل فوري عند مستويات الاسعار العالية (الاقتصاد في الطاقة وترشيد استهلاكها). مع تقليل للتكلفة الحدية للاستخراج في ظل التقدم التكنولوجي.

وتَعُدُّ الولايات المتحدة الامريكية مسألة إمداد النفط مسألة أمن قومي والشكل (2) يوضح ذلك

الشكل (2) مشكلة الامن القومي الامريكي في بعدها النفطي

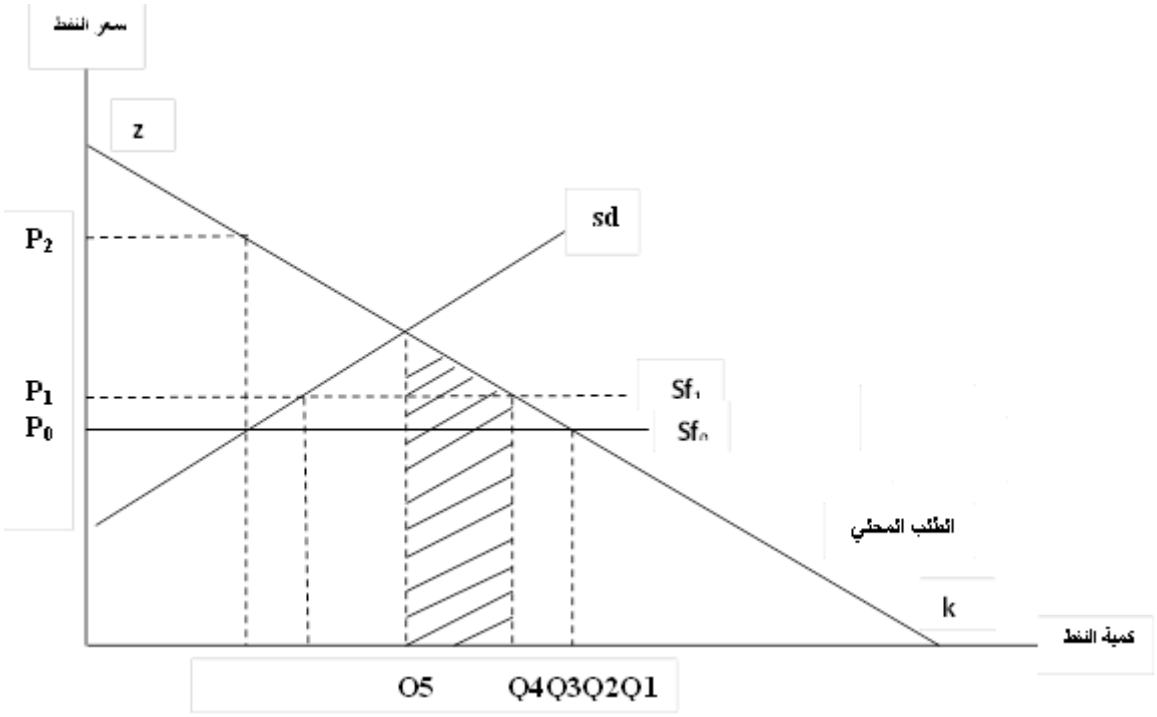

المصدر: توم تيتنبيرج ، نحو مفهوم الاقتصاديات الموارد الطبيعية و المعالجات الدولية لها ،المشروع القومي للترجمة ،ترجمة : جلال البنا ،(القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة ، 2004) ص 177.

حيث يكون العرض المحلي (sd) فيما يمثل (sf0) العرض الاجنبي المستورد والذي يعكس الاسعار العالمية بينما (sf1) هو العرض الاجنبي الذي يشمل (Vulnerability premium) (علاة الثغرة الامنية) بالاضافة الى سعر النفط العالمي، وعلاوة الثغرة الامنية تعكس التكلفة الاضافية التي تسببها الواردات، وكلاهما (sf0) و(sf1) افقي من اجل بيان ان طلب الولايات المتحدة على الواردات لايُحتمل ان يؤثر في السعر العالمي للبترول. (تيتنبيرج، 2004: 177)

اما الطلب فيتمثل بـ (zk) وعندئذ سيطلب السوق عموماً ان يتسلم (Q5) برميل من النفط ومن ضمن هذه الكمية الكلية ستكون (Q1) منتجة محلياً ، والفرق بين (Q5) و (Q1) سيستورد اي يقدر بالمسافة (M) ، (وذلك بسبب الطلب الكبير على النفط من جهة والذي يلبيه الاستيراد، وبين العرض المحلي الذي يلبية العرض المحلي القليل المتمثل بـ Q1)، هذا مايطلبه المجتمع أو القطاع الخاص.

وفي حالة أخذ الامن القومي فان التخصيص الكفوء سيكون فقط (Q4) التي ستستهلك بينما سيكون العرض المحلي عند (Q2)، اي ان الذي سيستورد هو الفرق بين (Q4) و (Q2) وهي المسافة (T). (تيتنبيرج، 177:2004-178) إذ يلاحظ ان الاخذ بالحسبان المصلحة العامة للولايات المتحدة متمثلة بأمنها القومي سيجعل السوق يتجه الى استهلاك الكثير من النفط مع قلة في انتاج النفط محلياً.

كل تلك العوامل تزيد من الاستيرادات الاستراتيجية ذات الثغرة الامنية فوق مستواها الكفوء ويأتي هنا تساؤل انه في حالة حدوث خطر فماذا سيحدث؟ الجواب هو انه للوهلة الاولى سيكون الاستهلاك عند (Q3) بالاعتماد على الانتاج المحلي ، وبالرغم من كون الاعتماد على الانتاج المحلي جيداً إلا ان الكمية المستهلكة ستكون (Q1) والسعر (P2) والسؤال هو لماذا؟ وجوابه هو ان منحنى العرض المحلي يفترض ان يكون عنده وقت كاف لتنمية الموارد (ست سنوات على الاقل) أي انه في حالة فرض حظر لن يكون هناك وقت كاف لتنمية موارد اضافية.

فمن دروس أزمة 1973 اعلان الرئيس الامريكي نيكسون مشروع الاستقلال (وهو مشروع ضخم مقارنة بمشروع مانهاتن) وقد صمم لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة بحلول ثمانينات القرن العشرين ، فاذا خفضت الواردات الى الصفر – كما اقترح الرئيس نيكسون – فعندئذ ستختفي مشكلة الثغرة الامنية. فهل الاكتفاء الذاتي هو الحل ؟ ويجاب عن هذا السؤال بالنفي بسبب ان صافي المنافع من الاكتفاء الذاتي – التخصيص حينما يكون الاستهلاك Q3 والواردات صفر – سيكون اقل من صافي المنافع عند التخصيص Q4 وعندئذ تتضح الخسارة في الكفاءة بالمنطقة المظللة (Q3-Q4) و هنا يُثار تساؤل آخر هل الاكتفاء الذاتي غير كفوء الى هذه الدرجة عندما يفرض الحظر ضرراً كبيراً؟ وتساؤل ثانٍ هوهل يمكن للاكتفاء الذاتي منح المناعة لأمريكا؟ والجواب هو ان تكلفة الثغرة الامنية هي اقل من الاكتفاء الذاتي. (تيتنبيرج، 2004: 178)

ويطرح الباحثون استراتيجيات متعددة منها، استراتيجية الحفاظ على الطاقة واستراتيجية الدعم المحلي، وفرض رسوم على الواردات ، وكذلك استراتيجية التعرفة والحصص.

ان الغرض من الشكل (2) هو معرفة الاستراتيجية الامريكية في مجال الطاقة من جهة، ومن جهة أخرى، معرفة قوانين اللعبة الاقتصادية الدولية في بعدها النفطي، فضلا عن ان قراءة أسواق النفط تاريخياً تجنب الوقوع في الخطأ، فالسوق النفطي بعد عام 1973 أصبح سوق منتجين إلى أنه بعد عام 1986 أصبح سوق مستهلكين، بسبب القوة التساومية (Bargaining power) للمشتري من جهة، والبائع من جهة أخرى، وفي هذه الحالة تحديداً تفقد الاسعار

وظيفتها في التقييم الصحيح لقيمة الموارد الانتاجية أو الاعتماد عليها في التخطيط السعري لتخصيص الموارد (Resource allocation) مما يؤدي إلى فشل آلية السوق (السامرائي، 1999: 10) (Market failure).

لذلك فإن المقارنة بين الاكتفاء الذاتي (من خلال النفط الصخري) وبين الاستيراد يتوقف على الكلفة الحدية في استخراج النفط الصخري والتكنولوجيا المستخدمة من جهة، وعلى سعر النفط الدولي من جهة أخرى، فضلاً عن الخزين النفطي صاحب الدور الكبير في تخفيض الاسعار، فيكون الاتجاه نحو الاستيراد اذا كانت كلفته أقل من كلفة الاكتفاء الذاتي (الكلفة الحدية للنفط الصخري) والعكس بالعكس.

المبحث الثاني

الستراتيجية الامريكية تجاه العراق

أ- عرض تحليلي للستراتيجية الامريكية:

تمثل ستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية متغيراً خارجياً بالغ الأهمية تجاه العراق فضلاً عن إستراتيجيات الدول الكبرى الأخرى وتنطلق الإستراتيجية الأمريكية للطاقة من نقطة جوهرية هي فصل مرجعية الملكية عن مرجعية الاستغلال فملكية الموارد الطبيعية على الرغم من كونها سيادية إلا أنها أقل أهمية من مرجعية الاستغلال ذات البعد العالمي المتعلق بأمن الطاقة والأمن الاقتصادي العالمي لاسيما وأن منطقة الشرق الأوسط تتركز فيها أكثر من (65%) من الاحتياطات النفطية العالمية .

إن استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية ل(25%) من النفط العالمي من جهة وعدم تمكنها من خزن أكثر من (3%) من الاحتياطي العالمي يجعلها تتجه إلى الآتي .

- عد نفوط العالم والشرق الأوسط نفطاً لها وجزءً من أمنها القومي وإجراء ضربات استباقية لضمان تأمين وإمداد النفط لها .
- كبح وعرقلة وصول الصين والدول الكبرى الأخرى لهذه المنطقة .
- إعطاء دور أكبر للشركات متعددة الجنسية في الهيمنة على الأصول النفطية للدول المنتجة من خلال شراء أو تأجير هذه الأصول حيث تواجه بلدان أوبك (OPEC) والعراق منها مخاطر عولمة الموارد وفصل ملكية الاستغلال عن ملكية الموارد من خلال : (الجميلي، 2001: 91)
- سحب سيادة الهيئات الوطنية تدريجياً كما هو حاصل مع شركة نفط الجنوب مثلاً .
- تحويل هذه السيادة للشركات النفطية الاحتكارية من خلال نظام المشاركة .

لما كانت الستراتيجية الامريكية شاملة لكل المناطق ومنها الشرق الاوسط ولاسيما لما يسمى محور الشر سابقاً (العراق و ايران) وبعد احتلال العراق وحتى قبله شكلت ايران نقطة مهمة وصعبة لامريكا فهناك محددات جيواستراتيجية بين امريكا وايران انعكست على العراق تمثلت في الآتي (السعبري، 2012:140-148)

- التدخل الاقليمي واحتلال العراق
- الصراع الايراني الامريكي في العراق.

فالسبب الاول ولد حثاً عالياً للسبب الثاني واشعله بصورة كبيرة .

ويمكن اجمال الستراتيجية الامريكية تجاه العراق بما ياتي النقاط من 3- 7ينظر(الجميلي، 2001: 84-85):

1- السيطرة على نفط العراق من اجل ضمان امن الطاقة لأميركا ومحاصرة ايران من جهتين من جهة افغانستان ومن جهة العراق وتفعيلاً لمشروع الشرق الاوسط الكبير وضمان امن اسرائيل ويمثل هذا الامر المحتوى المركز

للستراتيجية الامريكية في أهدافها الثلاث (ضمان امن الطاقة ، محاصرة ايران وضمان أمن اسرائيل) . فضلاً عن انه يتضمن تحقيق الستراتيجية الامريكية النفطية على المستوى الخارجي آنفة الذكر .

2- عمدت الستراتيجية الامريكية الى تقسيم العراق منذ حرب الخليج الثانية 1991 بأن أعطت الضوء الى كردستان العراق للعمل على شبه الاستقلال وبناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية قبل 2003 موعد انهيار النظام والدولة بكافة مؤسساتها ، الامر الذي أشر وأثر إلى مسألة تقسيم الثروات بين بغداد واربيل واعطاء حصة الاخيرة اعلى بكثير من بقية المحافظات، الامر الذي تبين فيما بعد من خلال السيطرة على الثروات النفطية والغازية للاقليم بما يخدم الستراتيجية الامريكية النفطية بالضغط على بغداد كون بعض شركاء العملية السياسية يعد شريكا غير مأمون ، خلاصة الامر ان الستراتيجية النفطية الامريكية تحاول ان تجزأ المجزأ النفطي لضمان امن طاقتها من جهة واضعاف الشركاء غير المأمونين برأيها من جهة اخرى والسيطرة على منع القوى الصاعدة كالصين والهند واليابان من خلال التحكم بالنفط العراقي .

3- منع النفط من ان يكون قوة سياسية بيد الدول المنتجة للنفط والعراق منها من خلال احاطته بشبكة واسعة من المحددات.

4- تهيئة الفرصة امام الشركات الامريكية النفطية للعودة الى نظام المشاركة بما يضمن لها السيطرة على صناعة النفط من المصدر حتى وصوله الى اسواق الاستهلاك.

5- توسيع المخزون الستراتيجي النفطي الامريكي على الدوام كوسيلة ضغط على الاوبك لحملها على تخفيض الاسعار .

6- تحويل سوق النفط من سوق منتجين الى سوق مشترين بواسطة القوة التساومية الامريكية.

7- العمل على بناء نظام مالي لصناعة النفط يهدف إلى ضمان السيطرة على حركة بيع النفط وعملية نقل المدفوعات في المصفات النفطية الاجلة وسدادها من خلال التحكم بخزين النفط وتسويقه والهيمنه على اسعار سوق النفط .

ويمكن اضافة ما يأتي (السعبري، 2012: 142) كجزء في الستراتيجية الامريكية تجاه العراق.

- استخدام مسألة تحقيق الفدرالية والسعي الكردي للانفصال
- السعي الى إدارة ثروات البلد وتقسيمها بين المكونات (الشيعة ، السنة ، الاكراد) نظرياً .

اما عملياً فالامر مختلف حيث يبدو الامر ان اسلتراتيجية النفطية الامريكية تهدف الى فصل مرجعية الملكية عن مرجعية الاستغلال ، فملكية الموارد الطبيعية ذات مرجعية سيادية الا انها اقل اهمية من مرجعية الاستغلال التي باتت ذات بعد عالمي يتعلق بقضايا الامن الاقتصادي العالمي بصورة عامه ، وأمن التزود بالطاقة بصورة خاصة ، حسب المدعى الامريكي.

- استخدام نقاط حرجة في العملية السياسية في العراق بعد 2003 مثل المناطق المنتنازع عليها والسعي والسيطرة لطائفة او قومية في المناطق المتنازع عليها

ب- وسائل الستراتيجية الامريكية (البوعلي، 2015: 64-365)

1- تأسيس وكالة الطاقة الدولية (IEA) لترشيد استهلاك الطاقة وتكون خزين نفطي ستراتيجي يغطي الاستهلاك للدول الاعضاء لمدة ثلاثة شهور كوسيلة للتأثير على السوق النفطي والحد من ارتفاع الاسعار ومواجهة منظمة اوبك من

خلال اضعاف ارادة المنتجين واشاعة روح الانقسام داخل اوبك واضعافها الى الحد الذي باتت فيه خاضعة لتوجيهات الولايات المتحدة الامريكية وياتي هذا متزامناً مع انقلاب سوق النفط من سوق منتجين الى سوق مستهليكين .

2- توسيع مخزونها الستراتيجي النفطي بالحصول على نفوط اوبك باسعار منخفضة واستخدام ذلك الخزين، وقت الطوارئ والازمات للتأثير على حركة اسعار النفط تبعاً لمصالح الرأسمالية العالمية عامة وامريكا خاصة.

3- تحميل اوبك مسؤولية ارتفاع الاسعار في سوق النفط على الرغم من كونها لم تعد تتمتع بهذه الميزة جراء تحول سوق النفط من سوق منتجين الى سوق مشترين.

4- فرض ضرائب باهظة على المستهلك بحيث لا يمثل سعر النفط الا 50% من السعر الذي يدفعه المستهلك في محطات البنزين والباقي يذهب دخلاً صافياً لخزائن الدول الغربية على شكل ضرائب مع عدم اقتراب اسعار النفط مهما ارتفعت من معدلات الضريبة التي تفرضها الدول الغربية على المشتقات النفطية.

5- الترويج لبعض الدراسات المتفائلة بخصوص موارد الطاقة.

6- الاهتمام بمصادر الطاقة المتوفرة محلياً والبحث عن مصادر للطاقة من خارج دول اوبك.

7- التطوير التقني لترشيد استغلال الطاقة مع احتكار هذه التقنية.

المبحث الثالث

الستراتيجية النفطية العامة للعراق في حقل الطاقة

تعطي خطط التنمية الوطنية لبعض المؤاشرات حول الاهداف الستراتيجية الرئيسية لقطاع الطاقة فهي خطة 2010-2014 وصنعت نسب استثمارية مرتفعة لقطاع الطاقة بلغة 16.6% للكهرباء و12.1% للنفط في حيث ان النسب التي وضعت في الموازنة.

أولاً: الاهداف الستراتيجية في قطاع الطاقة العراقي (الفتلاوي، 2015: 185).

1-تحقيق زيادة سريعة في زيادة النفط الخام وتصديره

2-تطوير موادر الغاز الطبيعي

3- تطوير الاحتياطي النفطي والغازي

4- توسيع منظومة التصفية والتكرير

5-زيادة قدرات انتاج الطاقة الكهربائية.

ثانياً: تحليل مصفوفة SWAT (حافظ، 2014: 545-546).

أ- نقاط القوة :

- ثالث أكبر احتياطي من النفط التقليدي في العالم.
- أحد آخر المصادر في العالم التي تمتلك كميات كبيرة من النفط التقليدي غير المستغل.
- تكاليف منخفضة مقارنة بالمصادر الجديدة المحتملة للنفط.
- تعد تكلفة انتاج النفط في العراق من بين أدنى المعدلات في العالم.
- التزامات انتاج متعاقد عليها مع أضخم شركات النفط العالمية، وتوفر مجموعة كبيرة من شركات الخدمات والمعدات.

ب- نقاط الضعف:

- محدودية البيانات الزلزالية والبئرية مما يخلق حالة من عدم اليقين بشأن مستويات الانتاج التي يمكن بلوغها.
- بنية تحتية غير متطورة لحقن المياه.

- بنية تحتية غير متطورة لتفريغ النفط.
- دعم لوجستي غير متطور لامدادات المعدات والأفراد.
- ضعف الخبرة الإدارية في إدارة التوسع السريع وتنسيقه في الانتاج من حقول متعددة.
- ضعف منظومة الخزن والانابيب والتصدير، وعدم استيعابها لمستوى ذروة الانتاج المستهدفة.

ت- الفرص:

- سوق عالمية رائجة للنفط الخام نتيجة لاتساع الفجوة بين الطلب العالمي على لنفط والامدادات من الحقول القائمة.
- فرصة واعدة للتوسع في الانتاج نظراً لارتفاع نسبة الاحتياطي الى الانتاج.
- إمكانية كبيرة لنمو احتياطيات النفط بفضل عمليات الاستكشاف المستقبلية والتوسع في التنقيب.

ث- التهديدات:

- تقلص إجمالي الانتاج المحتمل من حقول النفط الكبيرة بسبب الافراط في الانتاج في وقت مبكر.
- انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة افراط في العرض على المدى القصير
- وجود عوائق في الاشراف على المشاريع ودعمها.
- الموقف السياسي والأمني والقانوني.

الشكل (3)

نظام مقترح لتطبيق الستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (النفط والغاز) (INES)

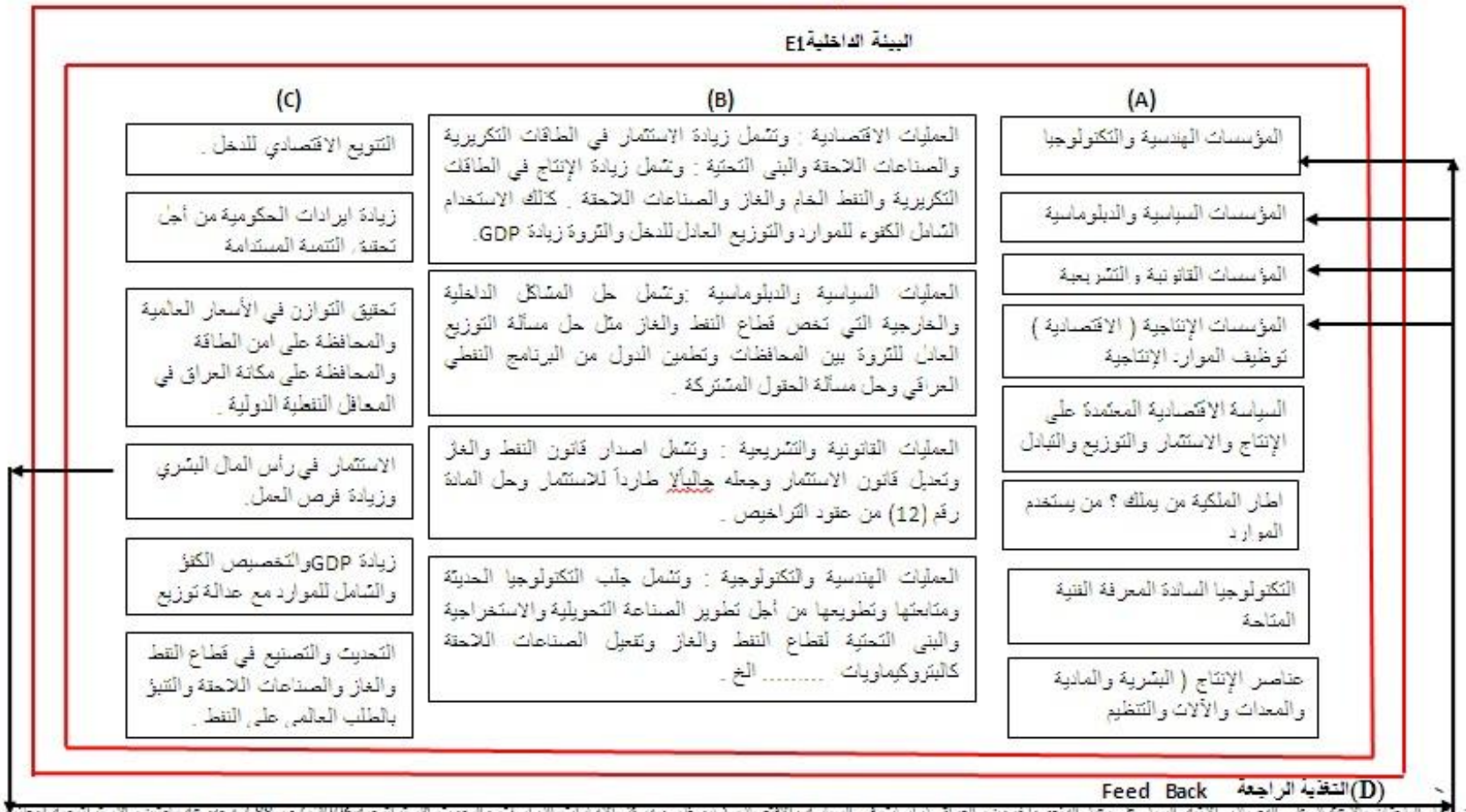

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على المصادر الاتية :السيد علي،عبد المنعم واخرون، العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2006) ص88 ./ مجاوعة باحثين، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة(INES)، باريس، 2013،ص140-145/صالح، مظهر محمد ، أنموذج التنمية الاقتصادية في العراق ، الشراكة بين السوق والدولة في اطار برنامج الدفعة القوية ، مجلة دراسات اقتصادية (العدد 4) لسنة 2010) بيت الحكمة ، بغداد ص8 عمر، حسين ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ،(الكويت : منشورات ذات اسلاسل ، 1989) ص48-49/ شيحة مصطفى رشدي ، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، (الاسكندرية: الدار الجامعية 1987) ص88-89 .

يقوم البحث ببناء نظام خاص بتطبيق ستراتيجية متكاملة (INES)كما في الشكل (3) وكالآتي:

يتمثل الجزء(A) مدخلات النظام (INPUT) الذي تشترك فيه مرتكزات الإستراتيجية مع البناء الاقتصادي ، وهذا الأخير يمكن تعريفه من خلال تقسيمه على أقسامه الثلاث :

1-الموارد الاقتصادية (البشرية والمادية والطبيعية كماً ونوعاً، وطاقته الإنتاجية مع قدرات إدارية وتنظيمية) مؤهلة ومعدة إعداداً كفؤاً .

2- تقنية ملائمة .

3-أطار مؤسسي متماسك وفعال من خلال :

أ- نظام سياسي سليم .

ب- نظام اقتصادي محكم وسياسات اقتصادية عقلانية .

ت- بيئة خارجية ملائمة ومتعاونة .

كما أن هناك اشتراكاً آخر بين نظام تطبيق الاستراتيجي والنظام الاقتصادي من حيث الهدف ، فالنظام الاقتصادي يهدف إلى :

1- التخصيص الامثل (الكفوء) والشامل للموارد الاقتصادية .

2-زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

3-التوزيع العادل للدخل والثروة .

في حين تهدف الإستراتيجية إلى :

1- زيادة الإيرادات الحكومية

2-التنوع الاقتصادي .

3-زيادة فرص العمل .

4-أمن الطاقة

5-الاستدامة البيئية .

ويتحفظ البحث على أهداف ستراتيجية الطاقة المتكاملة (INES) لأن المفروض إدخال أهداف أخرى مهمة مثل الاستخدام الأمثل للموارد الناضبة (النفط والغاز)، وكذلك زيادة الإيرادات الحكومية من أجل التنمية المستدامة لا مطلقاً، فضلا عن وجوب تضمين ستراتيجية الطاقة للنظرة الاقتصادية المتمثلة بالتخصيص الكفوء وزيادة GDP والتوزيع العادل للثروة والدخل.

الجدول (1) سيناريو الإنتاج المركزي (المتوقع) لغاية 2020

السنوات	الإنتاج اليومي (مليون برميل)	الإنتاج السنوي (مليار برميل)
2011	2,653	0,968199
2012	2,942	1,073976
2013	2,980	1,087554
2014	2.500	1,642500
2015	5,600	2,044000
2016	6,500	2,372500
2017	7,400	2,701000
2018	8.300	3,029500
2019	8,650	3,157250
2020	9,000	3,285000
المجموع	58,525	21,361479

المصدر : داغر، محمود وغاتر، فيصل ، عقود البترول (النفط) العراقية في ظل الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (INES) للمدة من 2013–2030، 2015، ص16.

فبالنسبة إلى الاستخدام الكفؤ للموارد يمكن أخذ الجدول (1)، الذي يوضح الإنتاج اليومي والإنتاج السنوي ومجموع الإنتاج المستهدف لغاية 2020، وأما ماهو مستهدف لغاية 2030 يمكن استخراجه كما يأتي : (داغر، 2015: 16)

الانتاج اليومي لعام 2020 * عدد أيام السنة * عدد السنوات = مجموع الإنتاج السنوي لعام 2030.

ثم يجمع الإنتاج السنوي لعام 2020 + مجموع الإنتاج السنوي لعام 2030 للحصول

على

مجموع الإنتاج الكلي المستهدف = 21361479000 + 32850,000,000

= 54211479000 برميل .

ويمثل هذا الرقم ما نسبته (36.14 %) من الاحتياطي النفطي المؤكد البالغ (150) مليار برميل ، وبافتراض أن العراق أتيح له التصدير بطاقة تجاوز لمحدودات الاستثمار ، فأن استنزاف ثروة ناضبة بهذا الحجم من الإنتاج يعرض هذه الثروة للخطر (عدم التخصيص (الكفؤ) لهذه الثروة) ويضيع حقوق الأجيال القادمة (داغر،2015: 16). لاسيما وأن البلد في هذه المرحلة يشهد سيادة المستهلك لا سيادة المنتج.

وتمثل النسبة (36.14%) مايصطلح عليه بتكلفة الاستنزاف Depletion Cost، والتي تعني كمية النفط المستخدمة من قبل الجيل الحالي على حساب الاجيال القادمة والتي تمثل تكلفة فرصة بديلة على المجتمع بعد حد معين في المستقبل. (عبد الله، 2000: 11)

وثمة تحفظ ثانٍمزدوج فمن جهة أهداف الستراتيجية، هناك هدف تحقيق التوازن والاستقرار في الأسواقالعالمية للنفط بما ينعكس إيجاباً على أمن الطاقة العالمي وعلى تحقيق التنمية المستدامة محلياً.مع المحافظة على مكانة العراق في المحافل النفطية بوصفه مورداً رئيساً ومؤسساً للأوبك (OPEC) (الحلفي و عبد الرضا، 2013: 175).

ومن جهة أخرى تتبنى الستراتيجية قراءة غير دقيقة للمتغير النفطي عالمياً فبحسب تقريري (OPEC) و(IEA) (وكالة الطاقة الدولية) لعام 2013 فأن المدة من 2013 – 2018 ستشهد إشباع كل الزيادة الحاصلة في الطلب العالمي على النفط من دولمنتجة للنفط خارج أوبك (الولايات المتحدة، البرازيل وكندا) بما في ذلك النفط من المصادر غير التقليدية، مما يجعل الأوبك مضطرة لتخفيف إنتاجها للحفاظ على مستوى الأسعار العالمية ، ولا يتوافق برنامج الحكومة المركزية العراقية و إقليم كردستان مع ما يعرضه التقريران في مسألة إنتاج النفط ، إذ ستبلغ الزيادة في الانتاج النفطي لكل العراق لعام 2018 طبقاً للسيناريو المركزي(الوسطي) لـ(IEA) ما يقرب (2.1) مليون برميل يومياً ، أما بحسب (INES) (الستراتيجية) الوطنية المتكاملة للطاقة) فستبلغ الزيادة في الانتاج لكل العراق لعم 2018 ما يقرب(5.1) مليون برميل يوميا.

أما في المدة 2018 – 2035 فطبقاً لسيناريو(INES) فإن الزيادة في الإنتاج ستبلغ (1,3م ب ي) ومقارنة بالسيناريو المركزي لـ(IEA) ستبلغ(3.0 م ب ي)/ وإذا أخذت المدة 2012 – 2035 فأن الزيادة في الإنتاج ستبلغ مابين (5.1 –6.3 م ب ي) حسب (INES) وهذه الزيادة في الانتاج النفطي العراقي هي زيادة كبيرة بالنسبة إلى دول OPEC ولا يمكنهم تقبلها، وستؤدي بدورها إلى زيادة العرض النفطي مما سينخفض السعر ومن ثم العودة إلى مسلسل إنهيار أسعار النفط . (داغر، 2015: 13–14)

هذا يؤشرعدم الأخذ بالمنهج الديناميكي المتفاعل والمتلاحق في رسم الإستراتيجية الوطنية للطاقة، ومن جهة أخرى قصور الرؤية بالنسبة لرصد المتغير النفطي عالمياً .

كذلك هناك هدف التوزيع العادل للدخل والثروة وهدف التحديث والتصنيع في قطاع النفط والغاز لم يتم ذكرهما وإبرازهما مما يعزز توجه هذه الإستراتيجية نحو الإنتاج والقطاع الإستراتيجي بالذات وإهمال القطاع التحويليوالاستثمار أو ذكرهما بشكل خجول.

وبالعودة إلى المقطع (A) من الشكل (3) يلاحظ توافر عناصر الإنتاج البشرية والمادية وكل ما في الأمر وضع إدارة صحيحة لهذه العناصر وتفعيلها من جانب الحكومة ومساعدة أطراف أخرى من أجل النهوض بالبلد ووضعه على المسار الصحيح مع الأخذ بالحسبان مسألة توطين التكنولوجيا المناسبة لتمكين القطاع النفطي من أن يكون قطاعاً قائداً من خلال توافر الشروط وإزالة العوائق والابتداء من الصناعات اللاحقة به لخلق ترابطات أساسية وخلفية بين القطاع النفطي والغازي وباقي الصناعات اللاحقة(كالبتروكيمياويات ، والاسمدة ، والصلب ، واليوريا ، وتصنيع الغاز،(والمشتقات النفطية) أي ربطه بالاقتصاد الوطني بدلاً من اندماجه شبه الكامل بالخارج.

أما مسألة إطار الملكية من يملك ؟ ومن يستخدم ؟ فيتضح أن الدولة هي المالك ولكن ليست هي المستخدم ، وهذه المسألة غاية في الخطورة ويجب الحذر منها كل الحذر، لاسيما إذا أخذ بالحسبان الستراتيجية الأمريكية ، تجاه منتجي النفط بفصل مسألة ملكية الموارد عن مسألة ملكية الاستغلال، وإن أبرز تطبيقاتها هي المادة (12) في عقود جولات التراخيص التي وضعت العراق في عنق الزجاجة ، والتي وضعت العراق أمام أمرين أحلاهما مر هما إما القبول بالغرامات الباهظة التي قد تصل إلى (150) مليار والسير في خطط أوبك ، وإما تصدير هذه الكمية الهائلة من النفط

والتي تبلغ (9 – 13,5 م ب ي) إلى الأسواق العالمية الأمر الذي يؤدي إلى انهيار الأسعار وخروج العراق من أوبك وتحطيمها . (الامير، 2012: 281–284)

ومن أجل الوصول بتطبيق المادة (12) إلى نهايتها فلابد من إزالة الوجود الموضوعي المتمثل بالكوادرالوطنية بواسطة جعلهم مقاولاً ثانوياً لدى الشركات الأجنبية فتنقلب المعادلة ويصبح السيد عبداً ورقاًبل قناً ويصبح المحتل المطرود سيداً ومتحكماً وهذه النتيجة المقلوبة هي نتيجة منطقية لقلب المعادلة الأصلية (**ملكية الموارد أهم من ملكية الاستغلال)** فبقلب هذه الأخيرة ينبغي اختيار أحد البدائل الآتية لمعالجة اختلال المعادلة الاصلية:

1–وجوب الرجوع إلى الفقرة 2هـ، أي نصوص المادة (12) في عقود جولات التراخيص، ولكن المادة (12– 5– أ) والتي تتحدث عن تقليل إنتاج المكامن قد يتأتى من تجنيب المكامن احتمال الضرر بها) وفي هذه الحالة لا يترتب على الحكومة العراقية أية تبعات . (الحلفي وعبد الرضا، 2013: 95)

وهذا البديل هو بديل قانوني وممكن، لكن الملاحظ أن الأمر هو سياسي (باتفاق الطرفين الحكومة العراقية التي أجبرت على الموافقة مقابل ماذا ؟ لا أحد يعلم؟ وربما هو الثمن السياسي للتغيير ومع ذلك فإنه امر غير مبرر، والطرف الأخر هو الطرف الأمريكي الذي يبدو أنه أخاف الحكومة ورجالاتها الذين لم يعوا درس(أن الجماهير أقوى من الطغاة) .

2– تحرك الحكومة لحل هذه المسألة والضغط عليها بهذا الاتجاه .

3–تحرك البرلمان لحل هذه المسألة والطعن في قانونيتها .

4–تحرك الجماهير ومنظمات المجتمع المدني ورفع دعوى ضد الحكومة العراقية وضد الشركات لأن ما يجري هو بيع البلد ورهن مستقبله بيد بعض من السياسيين ورأسماليي الشركات الأجنبية، والدعوة إلى استفتاء شعبي يجري تحت ظل المنظمات الدولية لضمان شفافيته من السياسيين والشركات وغيرهم .

وبالعودة إلى إطار الملكية يوجد تحفظ بشأن الإدارة التي يجب أن تكون بيد الدولة ولكن بشراكة في بعض المسائل من القطاع الخاص ، كما في قطاع المصافي ، والصناعات اللاحقة .

أما السياسة المعتمدة فلا تقف عند التوزيع والإنتاج بل تمتد في توسعها إلى الأهم وهو الاستثمار والتبادل كل هذا ينطلق من المؤسسات الحكومية المذكورة في الشكل (3) ويتجلى عمل هذه المؤسسات كما في الجزء (B) في العمليات الاقتصادية والقانونية والسياسية والدبلوماسية والتكنولوجية والهندسية ولا يجب اختزالها في جانب قطاع الاستخراج .إذ تتمثل الأهمية في الجانب الاقتصادي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من خلال :

1– زيادة الاستثمار في الطاقات التكريرية والصناعات اللاحقة والبنى التحتية وتصنيع الغاز المسال .

2– زيادة الإنتاج في الطاقات التكريرية والصناعات اللاحقة .

ويذكر أحد الباحثين بأن أمام صانع القرار النفطي العراقي قضية إستراتيجية تتمثل بالأتي : (الحلفي وعبد الرضا، 2013: 95)

- تطوير الوضع الحالي من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية بما يتلائم والاحتياطات الفعلية .
- إطالة أمد أهمية الدول كمصدر استراتيجي للطاقة .
- إطالة أمد أهمية الدول المنتجة كمصدر النفط .
- القيام بمسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد أو رباعية للحقول غير المطورة وكذلك الرقع الاستكشافية .

- ضمان مستقبل العراق الذي يقسم إلى قسمين فني هندسي أولاً واقتصادي ثانياً حيث يتناول الجانب الفني والهندسي والمتمثل بإدارة المكمن والعمليات الهندسية والكيمياوية والفيزياوية والجيولوجية ومراقبة المكامن بشكل دوري، أما الجانب الاقتصادي فيتناول مراقبة الأسواق ومدى ملائمة العرض (الانتاج) للكميات الحقيقية التي تستوعبها الأسواق العالمية من النفط والدفاع عن حصة العراق في المحافل الدولية .

أما العمليات السياسية والدبلوماسية فتشمل حل المشكلات الداخلية بين الإقليم والمركز وكذلك المحافظات الأخرى في قطاع النفط والغاز كالتوزيع العادل للدخل والثروة بين المحافظات ، أما خارجياً ، فتشمل حل مسألة الحقول المشتركة بين العراق والكويت ، والعراق وإيران وبقية الدول الأخرى المجاورة ، وكذلك بحث مرور أنابيب تصدير النفط عبر أراضيهم ، وكل ذلك بأسلوب الاتفاقيات الثنائية وفي أطار القانون الدولي.

أما العمليات القانونية والتشريعية فتشمل حل مشكلة إصدار قانون النفط والغاز وتعديل قانون الاستثمار وجعله جاذباً لا طارداً ، فضلاً عن القوانين المهمة الأخرى ، لاسيما التعامل مع المادة رقم (12) من عقود التراخيص والطعنبهذه العقود التي تفتقر إلى الجانب القانوني باعتباره ممثلاً للشعب .

أما العمليات الهندسية والتكنولوجية فتشمل جلب التكنولوجيا الحديثة وتطويعها من أجل تطوير الصناعة التحويلية والبنى التحتية والإستخراجية لقطاع النفط والغاز وتفعيل الصناعات اللاحقة .

أما الجزء E1 من الشكل (3)الذي يمثل البيئة الداخلية فهو يتطابق في كثير من أوجهه مع الجزء (B).

أما الجزء E2 والذي يمثل البيئة الخارجية (ExternalEnvironment) فإن أهم مسألتين فيه هما : (الحلفي وعبد الرضا، 2013: 103-107)

الحقول المشتركة والأنابيب.

أولاً : الحقول المشتركة :

1-الحقول المشتركة بين العراق والكويت : ويعد حقل الرميلة يعد أهم الحقول المشتركة بين البلدين إذ يمتد شمالاً إلى غرب القرنة وجنوباً حيث يعبر الحدود العراقية الكويتية ، ويعرف بالكويت بحقل (الرطفة) وتوجد مشكلات بشأن هذا الحقل بسبب تعمد الجانب الكويتي في الإنتاج من الجانب العراقي للحقل منذ عام 1980 ، وتم ايضاً استخدام تقنيات متقدمة من الجانب الكويتي للمدة (1999 – 2006) يهدف مضاعفة الإنتاج كتقنية الحفر المائل .

2-الحقول المشتركة مع إيران : توجد كثير من الحقول المشتركة مثل حقل نفط خانة والجيا سورخ ، وبدرة ، وابو غريب ، ومجنون ، وحلفاية ، التي تمتد بين البلدين ، فضلاً عن اكتشاف حقل عملاق في الجانب الإيراني عام 1999 يدعى (آزادكان) يقع على بعد 10 كم من الحدود العراقية و25 كم من حقل مجنون العراقي .

3-احتمالية الاشتراك مع الأردن :أكتشف في عام 1987حقل يدعى الريشة الأردني وتقدر احتياطاته ب(200) مليار قدم مكعب وهذا الحقل يحاذي الحدود العراقية وقد يمتد إلى داخل الحدود العراقية ، ويؤشر بالإنتاج منه عام 1989 وهناك أمكانية لاكتشاف مكامن تقع في أراضي الجانبين .

4-احتمالية الاشتراك مع سورية : وهناك عدد الحقول والمكامن الواقعة في الشمال الغربي من العراق وبمحاذاة الحدود العراقية السورية وتقع في أراضي الجانبين .مثل حقل صفية

5-احتمالية الاشتراك مع السعودية :لا يستبعد وجود حقول مشتركة بين الجانبين طبقاً لدراسات جيولوجية من جهة ، ومن جهة أخرى لا توجد نشاطات تذكر من الجانب السعودي القريب من الجانب العراقي عدا بعض المسوحات الزلزالية والحفر مع تكتم على نشر نتائج هذه الأعمال .حيث يتضح وجود بعض النشاطات لدول مثل الكويت وإيران في

استغلال الحقول المشتركة من جانبهم فقط ، في حين ركز العراق على الحقول الداخلية ، ولم يستثمر في الحقول المشتركة على الرغم من أن الإدارة يجب أن تكون مشتركة وأن يتم فيها الإنتاج بشكل متوازن لكل دولة .

ثانياً / الأنابيب :

أكمل العراق عام 1990 بناء منظومة لاستغلال الغاز ولغرض التصدير ومن سوء المصادفات انها اكتملت عند بدء الحصار وتوقفت عن العمل وبرغم تعرضها جزئياً للقصف ومن ثم للنهب عام 2003 ، بقيت من تلك لمنظومة اقسام جيدة وكانت أساساً للاتفاق مع شركة شل وهذه من جملة الامثلة على كيفية الاستفادة من إعادة هيكلة المنشآت الاقتصادية العامة التي تنتظرها أكثر من 190 شركة عامة في مختلف القطاعات حتى العاطلة منها. وان التعاون مع الشركات الاجنبية هو أحد أشكال إعادة الهيكلة والتي قد يسهم بعضها في تنشيط الاستثمار النفطي. (بريهي، 2011: 172) ويمكن تقسيم خطوط الأنابيب في العراق إلى قسمين هما:

1- الأنابيب الداخلية :

أ- الخط الإستراتيجي : (حديثة – رميلة) الذي أنشئ عام 1975 والذي يعطي العراق مرونة كبيرة للتصدير عبر الخليج العربي أو البحر المتوسط ، إلا أن الحروب التي خاضها العراق والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه أدت إلى تعرضه إلى أضرار بالغة ، وتبلغ الطاقة التصميمية له حوالي (800) إلف برميل يومياً باتجاه الشمال و(400) باتجاه الجنوب .

ب- خط أنابيب محافظة البصرة : صمم هذا الخط ليحمل صادرات البصرة النفطية إلى منصات التصدير الجنوبية ، وتبلغ طاقته التصديرية (500) الف برميل يومياً .

2- الأنابيب الخارجية :

أ- الخط العراقي التركي : ويتكون من خطين بطاقة تصميمية تبلغ حوالي (1065) مليون برميل يومياً ، ويمتد من كركوك إلى مدينة جيهان التركية بطول (600)ميل أي تقريباً (1056) كم .

ب- الخط العراقي السعودي : والذي يطلق عليه بالانكليزية (IPSA) (Iraqi Pipeline through Saudi Arabia)للدلالة على كونه خطاً عراقياً محضاً يمر عبر الأراضي السعودية وتعود ملكيته للعراق بالكامل على عكس الخط العراقي التركي الذي تعود ملكية كل بلد للجزء الذي يمر بها ، وبطاقة تصميمية تبلغ (1065) مليون برميل يومياً إلا أنه أغلق عام 1990 بسبب احتلال العراق للكويت .وهناك بعض الخطوط الأخرى مثل خط حديثة العقبة في الأردن ، وخط البصرة عبادان في إيران وخط حيفا القديم .

يلاحظ المراقبون والخبراء ذوي الاطلاع الميداني النقص الخطير في البناء التحتي النفطي وخصوصاً في مسألة خطوط الانابيب وما له من أهمية بالغة في القطاع النفطي في العراق. ويمكن وضع توصيف المشكلات البنية التحتية للقطاع النفطي وخصوصاً في مسألة الانابيب وحلولها:(بريهي، 2011: 173)

أ- عدم كفاية خطوط أنابيب النفط والغاز من جهة ومحدودية الطاقة الكلية للنقل من حقول الانتاج إلى نقاط الاستلام النهائي. مما يتطلب المباشرة الفورية بمشاريع كبرى لتغطية هذه الحاجة.

ب- توجد خطوط نقل قد بوشر بها وتوقف بها العملقبل ان تكتمل.

ت- الخطوط العاملة أصابها ضرر بليغ من الحرب وعمليات التخريب إضافة إلى تعطل الكثير من محطات الضخ.

ث- منافذ التصدير الحالية في البصرة طاقتها محدودة وتمس الحاجة لايصالها إلى 8 مليون برميل يومياً قبل عام 2017 ، مع ضمان منافذ تصدير في موانئ دول الجوار بما لايقل عن 6 م ب ي ، وذلك لتأمين فائض يسمح للعراق بالمناورة والوقاية من الابتزاز االسياسي والمالي . ودراسة أساليب جديدة بحيث يستفيد العراق من مملر الخليج لصادراته النفطية من دون تعرضه إلى اختناقات.

ج-انشاء خزانات حقلية وعند منافذ التصدير لضمان استمرارية التصدير والتجهيز الداخلي. ومواصلة زيادة السعات الخزنية من أجل التعامل الكفوء مع تذبذب السوق النفطية، آخذين بالحسبان حساسيته الشديدة للتغيرات الطفيفة في العرض والطلب بعد اشتداد أثر التوقعات والتنافس مع الاهمية الكبيرة لحجم الاسواق المستقبلية ونموها المتسارع وتوثيق روابطها مع مؤسسات القطاع المالي.

ح- تراعى في مسارات أنابيب النفط والغاز متطلبات توليد الكهرباء ونقاط الانتشار المحتملة للصناعات التحويلية التي تقوم على معالجة النفط الخام والغاز والصناعات كثيفة الطاقة وكذلك التحوطات الامنية.

أما الجزء (D) من الشكل (3) فيمثل المشاكل المتولدة من تطبيق الإستراتيجية السياسية والنفطية والتي يجب على المؤسسات حلها أو إيجاد ما هو مناسب للأخذ به مثل المادة (12) على سبيل المثال : وتقريباً تكتمل صورة هذا النظام القابل للتطبيق من خلال المزاوجة بينه وبين النظام الاقتصادي والسياسة النفطية التي تتبنى الأمد القريب ، في حين تتبنىالإستراتيجية الأمد الطويل ، فالسياسة النفطية في البلدان النامية عليها أن تجد الموازنة النسبية للثنائية المتضادة (Opposite dichotomy) لاقتصاداتها الريعية متمثلة بالآتي : (داغر، 2006: 44)

1- الحاجة إلى العوائد النفطية من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تخلق تنويعاً اقتصادياً في اقتصاد البلد .

2- ضرورة التعامل مع مصدر هذه الإيرادات (الثروة النفطية) على أنها مصدر آيل للنضوب .

ومن أجل الإفادة من ذلك في الاقتصاد العراقي يجب وضع سقف زمني حتى 2040 مثلاً للوصول إلى التنويع واستبعاد النفط من الدخول في إسهامه في الموازنة .

وقبل طرح أسئلة ضرورية والإجابة عنها لابد من إيضاح مسألة شكل النظام الاقتصادي الأفضل للعراق في هذه المرحلة ؟ فهل هو النيوليبرالي ؟ أم النيوميركنتالي ؟ .

يذهب أغلب الاقتصاديين المتصدين لهموم الاقتصاد العراقي أن شكل النظام الأفضل هو النظام النيوميركنتالي ؟ وذلك لأسباب هي : (صالح، 2010: 10)

1- نجاح هذا النموذج عند تطبيقه لدول كانت نامية مثل اليابان وكوريا والبرازيل .

2- هناك ظروف موضوعية لا يمكن القفز عليها وهي أن الدولة التي تملك 80% من GDPيكون النظام الميركنتالي هو الأفضل .

3- وجود حلقة مفقودة مابين الدكتاتورية البغيضة السابقة وبين الحرية المنفلتة في الجانب الاقتصادي ، وتتمثل هذه الحلقة بالميركنتالية الجديدة التي تأخذ قوة الدولة من جهة وحرية القطاع الخاص من جهة أخرى .

4- في ظل تجربة فاشلة لنظام ليبرالي مشوه التطبيق بعد 2003 .

ويذكر أحد الباحثين بعد استعراض الأنظمة الاقتصادية وسياساتها أن تجربة الاقتصاد العراقي ومتغيراته الراهنة تتطلب إعداد سياسة اقتصادية قائمة على الترابط والتكامل بين ثلاثة عناصر رئيسة هي : (الكناني، 2013: 477)

أ- وجود فلسفة اقتصادية للتنمية

ب-تقبل مضامين العملية الدستورية بعد 2003 بحسب دستور 2005 .

ج-تمتين العلاقة بين القطاعين الأساسيين في الاقتصاد الوطني وهما الزراعة والصناعة وتسخير النفط ليس كمورد مالي فقط بل كمورد استثماري في تأسيس صناعة محلية للمشتقات النفطية من جهة وتطوير الصناعات ذات الارتباط الأمامي والخلق مع بقية النشاطات الاقتصادية ، وهذا الإطار المفاهيمي يمكن أن تتولد عند ملامح لرؤيا استخراجية متطورة للاقتصاد العراقي تنبثق عنها حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية الكلية .

الاستنتاجات:

1. نفط العراق يشكل اهمية كبيرة على المستوى العالمي لما يملكه من احتياطي ضخم يجعل منالولايات المتحدة الامريكية مستهدفة لهبما يضمن تحقيق لاهداف سترتيجيتها النفطية المعدة منذ زمن طويل على مبدأ السيطرة على اهم منافذ الطاقة في العالم .
2. مهما امتلكت الولايات المتحدة الامريكية من مصادر للطاقة كالنفط الصخري الا انها تعد مصادر ضخمة في تكاليفها ما يجعل مشاريعها هشة ومؤقتة امام حركة اسعار النفط العالمية.
3. حرصت الولايات المتحدة الامريكية على ايجاد مناخ سياسي داعملان تكون القوانين العراقية ملائمة لاهدافها الاقتصادية في البلد.
4. بعد استعراض الستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (النفط والغاز) (INES) تبين وجود العديد من الثغرات فيها
5. ضعف القرار الاقتصادي العائد الى تبعية القرار السياسي للجهات الخارجيةولد بيئة تخطيط استراتيجي هشة غير قادرة على وضع مخطط لبناء الاقتصاد العراقيقادر على الاستغلال الامثل للثروات الطبيعيةلا على المدى القصير ولا المدى البعيد.
6. يمتلك العراق العديد من نقاط القوة المستدامة يقابلها الكثير من نقاط الضعف التي تولدت بسبب توالي الاحداث السياسية والامنية المتعاقبة عليه من الممكن ان يتم اصلاحها اذا ما تم التركيز على استثمار نقاط القوة ما يحقق تقدم واسع في مجال استثمار الثروة النفطية التي تعد المحرك الاول لاستثمار باقي الثروات الطبيعية في البلد.

التوصيات :

تناول البحث في طياته العديد من التوصيات ويلخص الباحثان هنا مجموعة اخربمهمة تصب في تطوير الصناعة النفطية العراقية ولكنها يجب أن لا تقتصر وتختزل في الجانب الاستخراجي فحسب، بل يجب الاهتمام بالاستثمار والبنى التحتية ، والاستثمار في رأس المال البشري واستقلالية القرار النفطي العراقي .

1. ان تحرص الدولة على ضرورة التحرر من الالتزام بالادارة المباشرة للمشاريع التجارية وممارستها للتنظيم والإشراف بنفسها .
2. اصدار قانون شركة النفط الوطنية العراقية بشخصيتها المعنوية وباهلية كاملة لتحقيق اغراضها الوطنية في الصناعة النفطية في كل مراحلها بأسرع ما يمكن كي تأخذ زمام المبادرة وتنفيذ جميع العمليات النفطية وإصلاح وتشغيل حقول النفط والغاز.
3. اخضاع الحقول النفطية المكتشفة غير المطورة للاستثمارات الأجنبية .
4. اعطاء دور للقطاع الخاص العراقي وتفعيله تحت رقابة الحكومة بما يضمن تطويره بالموازاة مع المصلحة الوطنية العامة من أجل تطوير العمليات النفطية مستقبلاً.

5. ابعاد وزارة النفط عن المحاصصة وتحييدها لجعلها بمنأى عن المناكفات السياسية تتمتعبصفة الاستقلالية كما هو الحال في البنك المركزي العراقي .

6. الابتعاد عن مناقصات التراخيص للشركات النفطية الاجنبية بوضع خطة ذات طابع استراتيجي لتطوير الحقول العراقية المنتجة بأيدٍعراقية.

7. اعادة تسمية قانون النفط والغاز والشروع بإصداره وجعله يحتوي على كل الثروات التي تحتضنها ارض العراق من معادن وفوسفات ومياه وكبريت وزئبق احمرمع إجراء فالامر لا يقتصر على النفط والغاز فحسب عند حديثنا عن سترتيجية وطنية شاملة للنهوض بالاقتصاد العراقي علينا مراجعة لخطط استغلال كل الثروات الوطنية وعليه يجب اجراء التعديلات على فقراته، بما يحقق الاستغلال الامثل وتثبيت السيادة الوطنية وتحقيق مصالح العراق الوطنية.

8. استقطاب الشركات العالمية التي تطمح الى ان تستثمر في الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز من خلال دراسات وبعقود خدمة فنية.

9. وضع خريطة جيولوجية جديدة للاراضي العراقية لتحديد الرقع الاستكشافية غير المؤشرة نفطيا وغازياً، مما يضيف احتياطياً جديداً للعراق.

10. اعادة النظر بحصة العراق الانتاجية من النفط في منظمة اوبك فهو يحتل موقع خامس اكبر احتياطي نفطي في العالم بعد فنزويلاوالسعودية وكندا وايران، وحصته المقرة ومنذ الثمانينات لا تتناسب مع حجم الاحتياطي النفطي له وعليه وجب التنسيق والتعاون مع منظمة أوبك بشأن زيادة الانتاج والابتعاد عن الانصياع الدائم للقرارات المجحفة بحق حصتها بالانتاج لتعزيز مكانة العراق في سوق النفط العالمية.

11. تبني قوانين وتشريعات وسترتيجيات من اجل تطوير صناعة الغاز الطبيعي لما يتمتع به العراق من ميزة نسبية عن باقي الدول المنتجة للغاز لضرورة تنويع صناعة الغاز الطبيعي بالعراق وعدم الاكتفاء باستثمار الغاز وانما الاتجاه نحو الاهتمام بصناعة تسييله.

المراجع باللغة العربية:

1. الامير، فؤاد قاسم ، 2012، الجديد في القضية العراقية (بغداد ، دار الغد)
2. بريهي، احمد ، 2011، اقتصاد النفط و الاستثمار النفطي في العراق(بغداد: بيت الحكمة).
3. البوعلي، يحيى حمود، 2015، معطيات السياسة النفطية بالعراق دروس الماضي وآفاق المستقبل، بغداد ، مركز العراق للدراسات).
4. تيتنبيرج ، توم، 2004 ، نحو مفهوم الاقتصاديات الموارد الطبيعية و المعالجات الدولية لها ،المشروع القومي للترجمة ،ترجمة : جلال البنا ،(القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة)
5. الجميلي، حميد، 2001، استراتيجية السعر المنخفض للبترول :الاشكاليات والابعاد المستقبلية ، مجلة دراسات اقتصادية العدد4 ،بغداد .
6. حافظ، طالب حسين، 2014، دور النفط في ستراتيجية احتلال العراق عام 2003، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربي.
7. حلام ، زواوية ، 2013، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية :دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة فرحات عباس، سطيف .
8. الحلفي، عبد الجبار عبود، عبد الرضا، نبيل جعفر، 2013، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، (بيروت: دار ومكتبة البصائر)
9. حميد الجميلي، ، 2001ستراتيجية السعر المنخفض للبترول الاشكاليات والابعاد المستقبلية، (بغداد، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الرابع
10. داغر، محمود ، 2006، أمكانيات التجنيب .ضرورات التنويع في الاقتصاد الليبي ، ضمن كتاب الاقتصاد الليبي وتجنيب ايرادات النفط: رؤية مستقبلية ، (سرت : دار الكتاب الجديد المتحدة) بالتعاون مع جامعة التحدي .
11. داغر ،محمودوغاتر ،فيصل، 2015، عقود البترول(النفط)العراقية في ظل الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (INES) للمدة من 2013–2030.
12. رشدي ، شيحة مصطفى، 1987، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، (الاسكندرية: الدار الجامعية.
13. السامرائي ، هاشم علوان، 1999، سعر النفط في السوق الدولية في ضوء النظرية الاقتصادية الجزئية، بغداد : بيت الحكمة ، مجلة دراسات اقتصادية العدد (2) .
14. السعبري، بهاء عدنان، 2012، الستراتيجية الامريكية تجاه ايران، (بغداد، مركز حمورابي).
15. السيد علي،عبد المنعم وآخرون، 2006، العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
16. صالح، مظهر محمد ، 2010، انموذج التنمية الاقتصادية في العراق الشراكة بين السوق والدولة في اطار برنامج الدفعة القوية، مصدر سابق.
17. صالح، مظهر محمد ،2010، أنموذج التنمية الاقتصادية في العراق ، الشراكة بين السوق والدولة في اطار برنامج الدفعة القوية ، مجلة دراسات اقتصادية (العدد 4) بيت الحكمة ، بغداد

18. عبد الله ، محمد حامد، 2000، اقتصاديات الموارد والبيئة ،ط2،(الرياض:النشر والمطابع الجامعية الملك سعود،).
19. عمر، حسين ، 1989، مبادئ المعرفة الاقتصادية ،(الكويت : منشورات ذات السلاسل .
20. الفتلاوي، كامل علاوي ، الزبيدي، حسن لطيف، 2015، الصناعة النفطية في العراق التحديات والآفاق،(بغداد، مركز العراق للدراسات).
21. الكناني، كامل كاظم بشير، 2013، ارجوحة التنمية في العراق(بغداد: دار الدكتور للعلوم).
22. مجموعة باحثين، 2013، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة(INES)، باريس.
23. مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية ، 2008، التنافس على موارد الطاقةابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية).
24. مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة، مصدر سابق.
25. المعموري، عبد علي، الجميلي، مالك، 2011، النفط والاحتلال في العراق (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية).

المراجع باللغة الانجليزية:

NehaKhanna, 2003. ،On the economics of non-renewable resources, in encyclopedia of life support systems (EOLSS). EOLSS publishers, Oxford, UK